قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة "الأردن انموذجاً" للمدة 1990-2021

Measuring the effectiveness of fiscal policy in economic growth and unemployment "Jordan as a model" for the period 1990-2021

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 13–02– 2023
- تاريخ ارسال التعديلات: 13–03– 2023
- تاريخ قبول النشر: 02–04– 2023

مصطفى فاضل حمادي
قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
Mustafa F. Hammadi
Economic Department, Economics & Administration College, Mosul University, Mosul, Iraq
mostafa_fadel@uomosul.edu.iq

المستخلص:

تنبع مشكلة الدراسة من ان العلاقة سواء كانت تأثير او سببية غير ثابتة بين السياسة المالية ومتغيرات الأداء الاقتصادي التي منها النمو الاقتصادي والبطالة، فهي تختلف من بلد الى اخر، ومن وقت الى اخر حسب طبيعة الاقتصاديات الخاضعة للدراسة، تهدف الدراسة من التحقق تجريبياً عن تأثير أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة مع تحديد اتجاه العلاقة السببية لهذه المتغيرات في الأردن للمدة (1990-2021)، استخدمت الدراسة نماذج (Cointegration) للعلاقة طويلة الاجل ونماذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة قصيرة الاجل و اختبار (Granger) للعلاقة السببية، توصلت الدراسة الى أن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي سلبي في النمو الاقتصادي والبطالة وعدم وجود تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري لا في النمو الاقتصادي ولا في البطالة مع علاقة سببية من الانفاق الحكومي وخصوصاً الاستهلاكي الى كلاً من النمو الاقتصادي والبطالة، كما توصلت الى ان الضرائب لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي ولا تؤثر في البطالة مع علاقة سببية من الضرائب الى النمو الاقتصادي والى البطالة، كما كانت العلاقة السببية من الضرائب على الدخل الى النمو الاقتصادي ومن الضرائب الكمركية والتجارة الخارجية الى البطالة، في حين كان اتجاه السببية من النمو الاقتصادي الى الضرائب الكمركية والى الضرائب على التجارة الخارجية، ان هذه النتائج تؤيد وجهة نظر النيوكلاسيك من ناحية علاقة التأثير وتؤيد قانون كينز على حساب قانون فاجنر فيما يتعلق بالعلاقة السببية. اما بالنسبة للدين العام فقد كان تأثيره سلبي في النمو الاقتصادي وايجابي في البطالة وتكون اتجاه العلاقة السببية من الدين الى النمو الاقتصادي فقط.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق الحكومي، الضرائب العامة، النمو الاقتصادي، البطالة

Abstract:

The problem of the study stems from the fact that the relationship, whether effect or causation, is not fixed between fiscal policy and economic performance variables, including economic growth and unemployment, as it differs from one country to another, and from time to another time depending on the nature of the economies under study, The study aims to verify empirically about the impact of fiscal policy tools on economic growth and unemployment with determining the direction of the causal relationship of these variables in Jordan for the period (1990-2021). The study used models (Cointegration) for the long-term relationship and vector error correction models (VECM) for the short-term relationship and (Granger) test for the causal relationship. the study concluded that the effect of government consumption spending is negative on economic growth and unemployment, and there is no effect of government investment spending on either economic growth or unemployment, with a causal relationship from government spending, especially consumption, to both economic growth and unemployment, as it found That taxes have a positive effect on economic growth and do not affect unemployment with a causal relationship from taxes to economic growth and unemployment, while the causal relationship was from taxes on income to economic growth and from customs taxes and foreign trade to unemployment, while the causal trend was from economic growth to taxes customs duties and to taxes on foreign trade, these results support the neoclassical point of view in terms of the relationship of influence and support Keynesian law at the expense of Wagner's law regarding causation. As for public

debt, its impact was negative on economic growth and positive on unemployment, and the direction of the causal relationship was from debt to economic growth only.

Keywords: fiscal policy, Government spending, general taxes, economic growth, unemployment

المحور الأول: المقدمة:

تسعى كل البلدان لتحقيق مستويات اعلى من النمو الاقتصادي والتشغيل، وهي في سبيل ذلك تستخدم العديد من السياسات المالية، من هذه السياسات الانفاق الحكومي والضرائب والدين العام، فهي قد تقوم بزيادة انفاقها الحكومي وتخفيض الضرائب لكي تحفز النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة او تقوم بتخفيض الانفاق الحكومي لتحقيق نفس الهدف اذا ما أدى هذا الانفاق الى مزاحمة الاستثمار الخاص وتخفيض النمو وزيادة البطالة، فضلاً عن ان زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب العامة سوف تؤدي الى عجز الموازنة العامة والتي قد تحدث اضراراً بالاقتصاد الوطني، وقد تقوم الحكومة بإدارة مستويات معينة للدين وتوجيه هذا الدين الى تحقيق أهدافها، فالحكومة تواجه عدة سياسات مالية تتعلق بالأنفاق والضرائب والدين، وإن لكل سياسة من هذه السياسات انعكاساتها في النمو الاقتصادي والبطالة، فقد تكون سياسة معينة مفيدة لبلد ما وتكون نفس السياسة مضرة لبلد اخر، هذا يعتمد على طبيعة البلد، كما أن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي يختلف عن تأثير الانفاق الحكومي الاستثماري، كما أن الضرائب المباشرة لها تأثيرات قد تختلف عن الضرائب غير المباشرة، لذا يتوجب دراسة تأثير هذه السياسات المالية وبتفاصيلها في الأداء الاقتصادي لكل بلد قبل رسمها.

لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة السياسات المالية المستخدمة في الأردن ومدى تأثير هذه السياسات في متغيري النمو الاقتصادي والبطالة وكذلك العلاقة السببية بين هذه المتغيرات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من التحري تجريبياً عن تأثير أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة للمدة (1990-2021) وكيف تكون العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، ذلك لمعرفة نوع السياسة المالية الملائمة والتي تساهم بتحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة في الأردن.

مشكلة الدراسة:

هنالك العديد من التأثيرات لأدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة، وإن هذه التأثيرات تختلف من بلد الى اخر ومن وقت الى اخر، كما أنها تختلف حسب نوع الانفاق الحكومي سواء كان استهلاكي او استثماري وحسب نوع الضرائب سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، كما أن اتجاه العلاقة السببية تختلف ايضاً بين هذه المتغيرات مع النمو الاقتصادي والبطالة حسب نوع المتغير وحسب بلد الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الكشف تجريبياً عن تأثير الانفاق الحكومي الإجمالي وكلا قسميه الاستهلاكي والاستثماري والضرائب العامة وكلا اجزائها المباشرة وغير المباشرة والدين العام الإجمالي في النمو الاقتصادي والبطالة، كذلك اتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات في الأردن للمدة (1990-2021).

فرضية الدراسة:

1. إن تأثير أي أداة من أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة يختلف عن الادوات الأخرى.
2. يكون للإنفاق الحكومي الاستهلاكي تأثير سلبي في النمو الاقتصادي وتأثير إيجابي في البطالة، وتكون العلاقة السببية من الانفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي والى البطالة.
3. يكون للضرائب المباشرة تأثير سلبي في النمو الاقتصادي وايجابي في البطالة، بينما تكون للضرائب غير المباشرة تأثير معاكس في النمو الاقتصادي والبطالة، وتكون العلاقة السببية من الضرائب الى النمو الاقتصادي والبطالة.
4. يكون تأثير الدين العام سلبي في النمو الاقتصادي وايجابي في البطالة وتكون اتجاه العلاقة السببية من الدين العام الى النمو الاقتصادي والى البطالة.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي في توضيح الإطار النظري والدراسات السابقة، ويتم استخدام الأسلوب الكمي (أساليب الاقتصاد القياسي) لتحديد تأثير واتجاه العلاقة السببية بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

الإطار العام للدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة الى مبحثين فضلاً عن استنتاجات ومقترحات، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما يتضمن المبحث الثاني الجانب العملي للدراسة الذي يتضمن تأثير أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة في الأردن مع العلاقة السببية بين المتغيرات.

المحور الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة

تناول هذا المبحث المفاهيم الأساسية للدراسة والإطار النظري للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي والبطالة ومن ثم الدراسات السابقة التي تخص نفس الموضوع

اولاً: مفاهيم أساسية

سيتم تناول المتغيرات التي استخدمت في الدراسة فقط وهي كالاتي

1- السياسة المالية: هي استخدام الأدوات للمالية العامة المتضمنة برامج الانفاق الحكومي والايرادات العامة من

ضرائب ودين عام لتحفيز متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي والاستثمار والتشغيل والادخار ودفعها نحو المستويات المرغوبة ، وتجنب المستويات او الاثار غير المرغوبة (السعدون، 2021، 231). بما ان الانفاق العام والايرادات العامة المتضمنة الضرائب والدين العام هي أدوات السياسة المالية لذا لا بد من توضيحها.

2- الانفاق الحكومي: هو حجم النفقات التي تقدمها الحكومة سواء المركزية او احد هيئاتها، وتكون هذه النفقات إقليمية او محلية او وطنية، وتشكل جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والتي دائماً ما يرمز لها بالرمز (G)، والهدف منها اشباع حاجة عامة، دائماً ما يقاس الانفاق الحكومي على أساس زمني معين والذي غالباً ما يكون سنة (حمادي، 2020، 251). يقسم هذا الانفاق الى انفاق حكومي استهلاكي وانفاق حكومي استثماري.

3- الانفاق الحكومي الاستهلاكي: هو الذي تقدمه الدولة او احد هيئاتها بهدف تسير اداراتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات وذلك لإشباع حاجاتها الدورية والمستمرة، التي تتمثل بالأجور والمرتبات والمخصصات التي تدفعها الحكومة لموظفيها الحاليين او السابقين اللذين احيلوا الى التقاعد، كذلك الانفاق على السلع والخدمات لتسيير عملياتها الجارية، كذلك الانفاق على الضمان الاجتماعي خلال مدة زمنية معينة غالباً تحسب سنوياً (شهاب، 2017، 304). تتصف هذه النفقات بدوريتها.

4- الانفاق الحكومي الاستثماري: هو تيار الانفاق على السلع الرأسمالية الثابتة التي تكون اما على شكل بنية تحتية او المصانع والآلات والمباني والانشاءات وتوفير الطاقة الكهربائية والانفاق على الصحة والتعليم ودعم البحث العلمي والتطوير، كما تضم الإضافة الى المخزون السلعي ايضاً، وتتصف هذه النفقات بعدم دوريتها وانها تحدث لمرة واحدة كل مدة زمنية (العاني، 2022، 432).

5- الضرائب: استقطاع مالي يفرض من قبل الدولة على الافراد او الشركات بموجب قانون خاص بها تشرعه الحكومة بدون مقابل مع مراعاة المقدرة التكليفية لدافعها، الهدف منها تحقيق اهداف عامة دون ان يقابلها منفعة شخصية للمكلفين بها (عايش، 2022، 461). وتقسم هذه الضرائب الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، فالضرائب المباشرة هي التي لا يستطيع المُكلف بها ان ينقل عبئها الى غيره مثل الضرائب على الدخل والضرائب على الملكية، اما الضرائب غير المباشرة فهي التي يستطيع المُكلف بها نقلها الى غيره مثل الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة المبيعات والضرائب الكمركية وضرائب الاستهلاك (خشيف، 2021، 196).

6- الضرائب على الدخل: هي الضريبة التي تفرضها الدولة على دخول الافراد الطبيعيين، تُفرض هذا النوع من الضرائب لتكون اكثر عدالة كونها تراعي المقدرة التكليفية، كما انها تحتوي على إعفاءات لشرائح واسعة من أصحاب الدخل المنخفض لتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية (فارس واحلام، 2022، 8). تتناسب هذه الضريبة عكسياً مع الدخل القابل للتصرف، فكلما زادت هذه الضريبة انخفض الدخل القابل للتصرف.

7- الضرائب الكمركية: هي ضرائب تفرض على السلع التي تجتاز الحدود الكمركية سواء كانت هذه السلع مستورة او مصدرة (العاني ومحي، 2019، 334).

8- الضرائب على السلع والخدمات: هي الضريبة التي يتحملها مستهلكو السلع والخدمات عند شرائهم لها، يعتمد هذا النوع من الضرائب على مرونة الطلب والعرض للسلع والخدمات (خشيف، 2021، 196).

9- الضرائب على التجارة الخارجية: تشمل الرسوم على الواردات والصادرات، والأرباح الناتجة من احتكار التصدير أو الاستيراد، وأرباح صرف النقد الأجنبي، والضرائب على عمليات صرف النقد الأجنبي (البنك الدولي،2022).

10- النمو الاقتصادي: هو مقدار الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي او الناتج المحلي الإجمالي، او هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يجب ان يكون اعلى من معدل نمو السكان (حمادي، 2022، 397).

11- البطالة: هي القوى العاملة التي لا تعمل حالياً وتكون ضمن سن العمل ومتاحة وتبحث عن العمل ومستعدة وقادرة عليه مقابل الاجر السائد (Gachari and Korir, 2020, 19).

ثانياً: الاطار النظري للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي والبطالة

سيتم تناول العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في البداية ثم العلاقة للسياسة المالية بالبطالة بعد ذلك كالاتي:

1- الاطار النظري للعلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تعددت الآراء التي توضح العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي، ففي زمن الكلاسيك كان للسياسة المالية تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، فهم دعوا الى عدم تدخل الدولة كون ان تدخلها سوف يشوه الية عمل الاقتصاد، فحسب رأيهم فإن الاقتصاد يكون في حالة توازن من خلال اليد الخفية التي تُوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وان تدخل الدولة من خلال سياساتها سوف يشوه الاقتصاد، لذا كان دور الدولة يقتصر لديهم على النفقات التي يعزف عنها القطاع الخاص كنفقات الامن والدفاع (الدولة الحارسة). الا ان ما لوحظ على الاقتصاد هو كثرة الازمات المالية الى ان حصلت ازمة الكساد الأعظم (1936-1941) التي انتجت أفكار جديدة وهي الأفكار الكينزية التي دعت الى تدخل الدولة من خلال اتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، فهو دعا الى زيادة الانفاق الحكومي و/او تخفيض الضرائب في أوقات الكساد وتخفيض الانفاق الحكومي و/او زيادة الضرائب أوقات الفجوات التضخمية، لذلك فإن الانفاق الحكومي لديهم يزيد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (تأثيره إيجابي في النمو الاقتصادي)، والضرائب تخفض من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (تأثيرها سلبي في انمو الاقتصادي).

فيما بعد ظهرت أفكار جديدة التي هي أفكار النيوكلاسيك التي تبين أن السياسة المالية التوسعية التي تتضمن زيادة الانفاق

الحكومي تعمل على تخفيض النمو الاقتصادي كونها سوف تساهم في رفع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على النقود الناتج من زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة الانفاق الحكومي، ومن ثم فإن زيادة أسعار الفائدة سوف تعمل تخفيض الاستثمار الخاص (مزاحمة الاستثمار) وبالتالي تخفيض النمو الاقتصادي (Tendengu and et al.,2022,3). الا ان الانفاق الحكومي يكون على نوعان استهلاكي واستثماري، فقد يكون للإنفاق الاستهلاكي (الانفاق غير المنتج) تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، الا ان الانفاق الحكومي الاستثماري (الانفاق المنتج) ربما يكون تأثيره موجب عند توفير البنية التحتية والهياكل الاجتماعية التي يحتاجها القطاع الخاص في تعزيز الاستثمار، او إذا قامت الدولة بإحالة مشاريعها الاستثمارية الى القطاع الخاص.

من ناحية أخرى فإن للضرائب تأثيرين متعاكسين عند النيوكلاسيك، فالضرائب المباشرة التي يسمونها (الضرائب المشوهة او المحرفة التي تسبب تخفيض الادخار والاستثمار مثل الضرائب على الدخل والضرائب على أرباح الشركات) سوف تخفض النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها السلبي في راس المال المادي ورأس المال البشري وانتاجية العامل، اما الضرائب الغير مباشرة (التي يطلقون عليها الضرائب غير المشوهة او غير المحرفة والتي لا تسبب انخفاض الادخار وانخفاض الاستثمار) تكون عديمة التأثير او تأثيرها إيجابي اذ ما استخدمت في تمويل الانفاق المنتج (Stoilova and Patonov,2020,387).

يوضح (Barro and Salamartin,1992) أن للسياسة المالية تأثير في كلا الاجلين الطويل والقصير من خلال استخدامهم لدالة انتاج كوب- دوكلاس، بافتراض ان هنالك (n) منتج وان كل منتج ينتج حجم انتاج (Y_i)، يمكن كتابة دالة الإنتاج الكلي كالاتي: (Ahmad and Wajid,2013,203-204)

$$y= A\ K^{\alpha}G^{1-\alpha} \quad 0<\alpha<1 \quad \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن (y) متوسط نصيب الفرد من الناتج، (A) مستوى الإنتاجية، (K) متوسط نصيب الفرد رأس المال و (G) متوسط نصيب الفرد من الانفاق الحكومي.

يمكن ان تتوازن الموازنة العامة من خلال زيادة نوعين من الضرائب هما الضرائب النسبية (τ) (تكون نسبة من الدخل او نسبة من الأرباح والتي هي الضرائب المباشرة او الضرائب المشوهة) والضرائب المحددة مسبقاً بمبلغ مقطوع (l) (الضرائب غير المباشرة او الضرائب غير المشوهة) وبالتالي كتابة قيد الموازنة كالاتي:

$$\tau nY + l = c + gny \quad \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

اذ أن: (c) الانفاق الحكومي الاستهلاكي او الذي يطلقون عليه تسمية الانفاق غير المنتج والتي يتم تضمينها من قبل الافراد في دالة المنفعة الخاصة بهم، تشير (g) الى النفقات الحكومية الاستثمارية والتي يطلق عليها الانفاق المنتج والتي يدمجها الافراد في دالة انتاجهم.

مع هذه الخصائص تم اشتقاق معدل النمو الاقتصادي طويل الاجل كالاتي:

$$GR = \lambda\,(1-\tau)(1-\alpha)A^{1/(1-\alpha)}\,(g/y)^{\alpha/(1-\alpha)} - \mu \quad \dots\dots (3)$$

حيث ان (GR) متوسط نصيب الفرد من (GDP) او معدل النمو الاقتصادي، (λ) و (μ) معلمات النموذج. توضح المعادلة (3) أن الضرائب المباشرة (τ) لها تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، والانفاق الحكومي الاستثماري (g) له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، بينما الضرائب غير المباشرة والانفاق الحكومي الاستهلاكي ليس لهما تأثير في النمو الاقتصادي طويل الاجل.

وجهة النظر الأخرى هي نظرية النمو الداخلي التي تنص على ان النمو الاقتصادي يكون من عوامل اقتصادية داخلية منها السياسة المالية التي تساهم في تعزيز راس المال البشري وتحسين التكنلوجيا المستخدمة من خلال الانفاق على البحث والتطوير والانفاق على التعليم والتدريب والرعاية الصحية التي تساهم في زيادة إنتاجية العامل (Ugwuanyi and Ugwunta,2017,120).

أما من وجهة نظر المكافئ الريكاردي فإن زيادة الانفاق الحكومي الحالي سوف يمول إما من الضرائب الحالية او من الدين العام، فإذا ما زادت الحكومة نفقاتها فإن الافراد سوف يدخرون هذه الزيادة في الانفاق لتلبية الضرائب التي سوف تفرض الان او الضرائب المستقبلية الممولة للدين العام، فهم يقومون بشراء السندات الحكومية وبيعها وقت استحقاقها لكي يتمكنوا من دفع الضرائب التي سوف تمول نفس السندات، لذا فلن يكون للسياسة المالية أي تأثير في النمو الاقتصادي (Tendengu and et al., 2022, 3).

2- قانون فاجنر وقانون كينز للتنمية الاقتصادية

بما أن الدراسة تخص العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لذا لابد من الولوج الى قانون فاجنر والمقارنة بينه وبين قانون كينز، ينص قانون فاجنر على ان العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تكون من هذا الأخير الى الانفاق الحكومي، بينما تكون العلاقة السببية من الانفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي عند كينز (Ismal,2011,55). أي عند فاجنر فإن زيادة النمو الاقتصادي الذي يتضمن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي، بينما عند كينز تكون معاكسة أي أن الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

عندما يكون قانون كينز هو الساري في الاقتصاد فسيكون للسياسة المالية دور كبير في انتشال الاقتصاد وقت الازمات الاقتصادية، فعندما تتأثر الأنشطة الاقتصادية بشدة في الازمة ويوجد امل ضعيف للانتعاش يأتي دور الدولة من خلال سياساتها المالية لانتشال الاقتصاد وتخليصه من هذه الازمة وسيكون تأثير السياسة المالية إيجابي في النمو الاقتصادي، وهذا ما حدث عند حدوث ازمة الكساد الأعظم (1936-1941).

اما عندما تكون أفكار فاجنر سارية المفعول فإن تحسين أداء الاقتصاد يكون من خلال السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وسيكون تأثير السياسة المالية سلبياً في النمو الاقتصادي، بينما يكون للقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد

والأنشطة الاقتصادية الأخرى دور في تحقيق النمو الاقتصادي، وتكون السياسة المالية كحارس للأنشطة الاقتصادية التي تهدف حماية الاقتصاد من الظروف الاقتصادية غير الملائمة وعدم الاستقرار الاقتصادي (Ismal,2011,55-56).

3- الاطار العام للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة

مثلما هنالك اراء عديدة تناولت العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي كانت للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة اراء متعددة، فعند الكلاسيك فإنه لم يكون هنالك بطالة اذا كان اجر العامل عند حد الكفاف، فإذا ارتفع الاجر فوق هذا الحد فإن الطلب على العمل سوف ينخفض ويزداد عرضه بما يتسبب في تخفيض الاجر الى حد الكفاف ومن ثم اختفاء البطالة، بينما في الأفكار الكينزية فإن هنالك مستويات بطالة تتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها لمعالجتها خاصة في أوقات الكساد، فنتيجة للكساد الأعظم (1936-1941) زادت مستويات البطالة مما حذا بكينز اقتراح تدخل الدولة بسياساتها لتخفيض البطالة من خلال اتباع سياسات مالية توسعية ذلك لزيادة الطلب الكلي الفعال (فاقترح استخدام عاملين لحفر حفر مقابل اجر ثم في اليوم التالي يقومون بردم الحفر مقابل اجر ايضاً)، أي ان عند كينز فإن زيادة الانفاق الحكومي و/او تخفيض الضرائب سوف يُزيد التشغيل (تأثير سلبي في البطالة)، وبالعكس عند تخفيض الانفاق الحكومي و/او زيادة الضرائب في أوقات التضخم فان هذا سوف يؤدي الى تخفيض الأجور ومن ثم تقليل التضخم.

وفقاً لكينز فإن للسياسة المالية دور مهم ورئيسي في الاقتصاد للمحافظة على التوظيف الكامل من خلال السياسات المالية، ذلك بتحفيز الطلب الكلي الفعال لكي يعمل الاقتصاد بكل طاقته، لذلك فإن زيادة الانفاق الحكومي و/او تخفيض الضرائب سوف تُزيد الطلب الكلي الفعال الذي بدوره سوف يُزيد الطلب على العمل وتحقيق التوظيف الكامل، كما أن توفير امتيازات ضريبية لأصحاب المشاريع المحلية ذلك لتشجيع الإنتاج المحلي من خلال تخفيض الضرائب على الإنتاج المحلي وزيادتها على السلع المستوردة سوف يُزيد الاستثمار وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل (Obayori,2016,1888).

يتناول النيوكلاسيك العلاقة من منظور اخر، فزيادة الانفاق الحكومي الحالي سوف يقابلها ضرائب اعلى في الوقت الحالي والمستقبلي، والتي سوف تخفض الاستثمار وتخفض الطلب على العمل وتُزيد عرضه وبالتالي زيادة البطالة (أي زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة البطالة – تأثير إيجابي-).

هنالك تأثير يتعلق بالتشغيل والبطالة لدى النيوكلاسيك يدعى اثر الاحلال بين وقت العمل ووقت الفراغ فالعامل يقوم بالمفاضلة بين الوقتين فإذا كانت الضرائب منخفضة سوف يُزيد من وقت العمل كون أن تكلفة العمل تكون منخفضة، فيزيد عرض العمل، اما اذا كانت الضرائب مرتفعة فإن العامل سوف يخفض من وقت العمل ويزيد من وقت الفراغ كون ان كلفة العمل مرتفعة، بالتالي ينخفض عرض العمل (Tagkalakis,2013,3). مع ذلك قد يكون حجم التأثير غامضاً كون أن ذلك يعتمد على مرونة عرض العمل، فإذا كانت مرونة عرض العمل كبيرة نسبياً (عرض مرن) فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة البطالة، اما اذا كان عرض العمل عديم المرونة فإن هذا سوف يبقي معدل التوظيف على حاله (أي لا يكون هنالك تأثير)، أما اذا كان عرض العمل قليل المرونة فإنه سوف يُزيد البطالة بنسبة قليلة. من ناحية أخرى فإن زيادة الانفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة أسعار الفائدة وبالتالي طرد الاستثمار (كما ذكر سابقاً) ومن ثم تخفيض التشغيل، أي زيادة البطالة، لذا فإن التأثير سوف يكون ايجابياً.

قد تكون زيادة الانفاق الحكومي تتبعها زيادة في التوظيف الحكومي، فإذا كان الاجر الحقيقي في القطاع العام اعلى من الاجر الحقيقي في القطاع الخاص فإن هذا سوف يعمل على تخفيض عرض العمل في القطاع الخاص، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وزيادة الأجور الحقيقية في القطاع الخاص مما يقلل من أرباح الشركات، وبالتالي تخفيض التشغيل والاستثمار في الوقت الحالي والمستقبلي (تأثير إيجابي في البطالة) (Tagkalakis,2013,3).

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم تقسيم هذا الجزء الى نوعين من الدراسات الأولى تتعلق بالدراسات التي تخص النمو الاقتصادي والثانية تتعلق بالبطالة، كالاتي:

1- الدراسات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي

أ - دراسة (Mugableh, 2019) بعنوان " أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الأردن: الدليل من نماذج السلاسل الزمنية"، هدفت الدراسة اكتشاف اتجاه السببية لكلا علاقات التوازن طويل الاجل والعلاقات الحركية قصيرة الاجل بين النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية في الأردن للمدة (1978-2017). استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي المتباطئ زمنياً (ARDL) ونماذج تصحيح الخطأ (VECM). توصلت الدراسة الى ان علاقة السببية من الانفاق الحكومي الى النمو الاقتصادي كما أن علاقة التأثير تكون إيجابية، كما تكون العلاقة السببية من الضرائب الى النمو الاقتصادي وتكون علاقة التأثير سلبية.

ب- دراسة (Stoilova and Patonov,2020) بعنوان " السياسة المالية والنمو الاقتصادي في اقتصاد ناشئ صغير: حالة بلغاريا"، الهدف منها دراسة تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي لبلغاريا للمدة (1995-2018)، تم استخدام انحدار السلاسل الزمنية للتوصل الدراسة الى ان الضرائب اكثر فاعلية في النمو الاقتصادي من الانفاق الحكومي، كما أن للإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير سلبي في النمو الاقتصادي بينما يكون لضرائب القيمة المضافة تأثير إيجابي وضريبة الدخل تأثير سلبي في النمو الاقتصادي بينما لم يكن للضرائب العقارية أي تأثير في النمو الاقتصادي لبلغاريا.

ج- دراسة (Adegboyo and et al.,2021) بعنوان " تأثير سياسات الحكومة المالية، النقدية والتجارية في النمو الاقتصادي النيجيري" ، كان الهدف منها البحث في تأثير السياسات المالية والنقدية والتجارية في النمو الاقتصادي لنيجيريا للمدة (1985-2020). اعتمدت الدراسة على نماذج النمو الداخلي واستخدمت منهجية (ARDL)، بينت النتائج ان السياسة المالية تحفز النمو

الاقتصادي في الاجل الطويل، اما في الاجل القصير فيبقى تأثير الانفاق الحكومي موجباً في النمو الاقتصادي في حين يصبح تأثير الإيرادات الحكومية غير معنوي.

د- دراسة (Kim and et al., 2021) بعنوان" السياسة المالية والنمو الاقتصادي: الدليل من الصين" هادفة فهم السمات الرئيسية للنظام المالي الصيني وتأثيره في النمو الاقتصادي، استخدمت الدراسة نماذج (VAR) لتتوصل الى أن نمو النفقات المحلية لها تأثير اكبر في النمو الاقتصادي من نمو النفقات المركزية، كما توصلت الى أن استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات المتوقعة في الضرائب مقيدة من خلال قيود السيولة. كما أنه خلال المراحل الأولى للإصلاح الموجه نحو السوق قد ساهم نمو الاستثمار العام في قطاع التصنيع في النمو الاقتصادي.

هـ- دراسة (Tendengu and et al., 2022) بعنوان " السياسة المالية والنمو الاقتصادي في جنوب افريقيا" مستهدفة التحقق تجريبياً من تأثير أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا للمدة (1988-2018) باستخدام نماذج (ARDL). توصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة إيجابية بين أدوات السياسة المالية (الانفاق الاستهلاكي الحكومي والانفاق الحكومي الإجمالي والضرائب) في النمو الاقتصادي.

يتبين من هذه الدراسات ان تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي يكون موجب في الغالب وتأثير الضرائب يكون سلبي على الأكثر مما يؤيد وجهة النظر الكينزية.

2- الدراسات التي تتعلق بالبطالة

أ- دراسة (Murwirapachena and et al.,2013) بعنوان " السياسة المالية والبطالة في جنوب افريقيا للمدة (1980-2010)" التي هدفت التحقق تجريبياً من تأثير السياسة المالية في البطالة في جنوب افريقيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، توصلت الدراسة الى أن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي والضرائب إيجابي في البطالة بينما يكون للإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير سلبي في البطالة.

ب- دراسة (Tagkalakis, 2013) بعنوان "تأثر البطالة بالسياسة المالية: الدليل من اليونان"، مستهدفة قياس تأثير السياسة المالية في البطالة في اليونان بناءً على منهجية (VAR) بالاعتماد على بيانات فصلية للمدة (2000-2012)، توصلت الدراسة الى ان تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي موجب وكبير جداً في البطالة، كذلك يكون للإنفاق الحكومي الاستثماري تأثير موجب لكنه اقل نسبياً من مثيله الاستهلاكي، اما الضرائب فيكون تأثيرها سلبي، كما أن استجابة كل من الناتج والبطالة تكون اكبر بالسنوات التي تلي الازمة.

ج- دراسة (Obayori,2016) بعنوان السياسة المالية والبطالة في نيجيريا" هادفة التحقق تجريبياً من تأثير الانفاق الحكومي الرأسمالي والانفاق الحكومي الاستهلاكي في معدل البطالة في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية للمدة (1980-2013) واستخدام منهجية متجه تصحيح الخطأ (VECM). أظهرت النتائج علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في البطالة ولكلا الاجلين القصير والطويل.

د- دراسة (Omran and Bilan,2020) بعنوان تأثير السياسة المالية في معدل البطالة لمصر"، كان الهدف منها تحديد كيفية استجابة البطالة لصدمات السياسة المالية باستخدام السلاسل الزمنية للمدة (1976-2018) وباستخدام نموذج (VAR). توصلت الى ان تأثير صدمات الانفاق الحكومي وصدمات الضرائب سلبية في البطالة، أي بزيادة الانفاق الحكومي والضرائب سوف تنخفض البطالة.

هـ- دراسة (Tanka,2020) بعنوان "البطالة غير الطوعية والسياسة المالية لتحقيق التوظيف الكامل"، بهدف تحليل اثار الانفاق الحكومي الممول بضرائب اقل (خلق عجز موازنة عامة) في تحقيق التوظيف الكامل في حالة وجود البطالة غير الطوعية، باستخدام الأسلوب التحليلي المقارن توصلت الدراسة الى ان عجز الموازنة العامة يساهم في تخفيض البطالة في حالة وجود غير الطوعية منها، اما في حالة التوظيف الكامل فإن عجز الموازنة العامة ليس له أهمية في الحفاظ على التوظيف الكامل.

يستدل من الدراسات الخاصة بالبطالة هنالك اختلاف بسيط في بعض الاستنتاجات وهذا ناتج من اختلاف البلدان والنماذج القياسية المستخدمة، وان اغلبها مؤيدة لوجهة نظر كينز.

المحور الثالث: الاطار العملي للدراسة بالتطبيق على الاردن

تم تقسيم المبحث الى صياغة النماذج، اتجاهات المتغيرات، اختبارات الاستقرارية، اختبارات التكامل المشترك، تقدير علاقة الاجل الطويل، تقدير علاقة الاجل القصير ومن ثم اختبارات السببية، كالاتي:

اولاً: صياغة النماذج

تم استخدام نوعين من النماذج الأولى تتعلق بنماذج النمو الاقتصادي والثانية تتعلق بنماذج البطالة، كالاتي

1- صياغة نماذج النمو الاقتصادي

تم استخدام أدوات السياسة المالية كمتغيرات توضيحية بشكل اجمالي (يتضمن الانفاق الحكومي الإجمالي، الضرائب الاجمالية) في نموذج وبشكل مفصل (تقسيم الانفاق الحكومي الى انفاق استهلاكي وانفاق استثماري وتقسيم الضرائب الى ضرائب على الدخل ، الضرائب على السلع والخدمات ،الرسوم الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية) في نموذج اخر كما يلي:

أ- النموذج الاجمالي

$$GR_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 G_i + \hat{\beta}_2 T_i + \hat{\beta}_3 D_i + \hat{\beta}_4 IN_i + \hat{\beta}_5 I_i + \hat{\beta}_6 M_{2i} \ldots\ldots\ldots(4)$$

ب- النموذج المفصل

$$GR_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 GI_i + \hat{\beta}_2 GC_i + \hat{\beta}_3 TIN_i + \hat{\beta}_4 TGX_i + \hat{\beta}_5 TGS_i + \hat{\beta}_6 TTR_i + \hat{\beta}_7 D_i + \hat{\beta}_8 IN_i + \hat{\beta}_9 I_i + \hat{\beta}_{10} M_{2i} \ldots\ldots\ldots(5)$$

2- صياغة نماذج البطالة

مثل نماذج النمو الاقتصادي هنا ايضاً هنالك نوعين من النماذج، كما يلي

أ- النموذج الاجمالي

$$UN_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 G_i + \hat{\beta}_2 T_i + \hat{\beta}_3 D_i + \hat{\beta}_4 IN_i + \hat{\beta}_5 I_i + \hat{\beta}_6 M_{2i} \ldots\ldots\ldots(6)$$

ب- النموذج المفصل

$$UN_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 GI_i + \hat{\beta}_2 GC_i + \hat{\beta}_3 TIN_i + \hat{\beta}_4 TGX_i + \hat{\beta}_5 TGS_i + \hat{\beta}_6 TTR_i + \hat{\beta}_7 D_i + \hat{\beta}_8 IN_i + \hat{\beta}_9 I_i + \hat{\beta}_{10} M_{2i} \ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث أن:

GR_i: معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

G_i: الانفاق الحكومي الإجمالي نسبة من (GDP)

T_i: الضرائب العامة نسبة من (GDP)

D_i: اجمالي الدين العام نسبة من (GDP)

IN_i: معدل التضخم مقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك

I_i: الاستثمار الخاص نسبة من (GDP)

M_{2i}: عرض النقود بمعناه الواسع (i) نسبة من (GDP)

GI_i: الانفاق الحكومي الاستثماري نسبة من (GDP)

GC_i: الانفاق الحكومي الاستهلاكي نسبة من (GDP)

TIN_i: الضرائب على الدخل نسبة من الحصيلة الضريبية

TGX_i: الرسوم الكمركية نسبة من الحصيلة الضريبية

TGS_i: الضرائب على السلع والخدمات نسبة من الحصيلة الضريبية

TTR_i: الضرائب على التجارة الخارجية نسبة من الحصيلة الضريبية

UN_i: معدل البطالة نسبة من قوة العمل

ثانياً: اتجاهات متغيرات أدوات السياسة المالية مع النمو الاقتصادي والبطالة

يمكن توضيح مسارات هذه المتغيرات من خلال الجدول والاشكال الاتية:

جدول (1) أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي والبطالة في الأردن للمدة (1990-2021)

Years	GR_i	UN_i	G_i	T_i	D_i	GI_i	GC_i	TIN_i	TGX_i	TGS_i	TTR_i
1990	-0.28	16.8	42.90	18.01	222.03	18.86	24.05	34.74	13.23	19.26	21.70
1991	1.61	18.8	43.81	17.95	202.73	18.73	25.08	39.58	9.37	18.12	22.36
1992	14.35	17.6	34.61	22.97	151.31	12.71	21.90	46.94	8.79	20.36	32.39
1993	4.49	19.6	35.85	20.92	138.38	13.77	22.09	41.57	9.26	21.58	27.56
1994	4.97	15.8	33.91	19.99	127.61	11.30	22.61	37.21	10.22	24.83	25.45
1995	6.20	15.4	35.03	20.71	116.14	11.45	23.57	32.64	10.07	27.54	22.22
1996	2.09	13.1	35.79	21.69	115.02	11.27	24.51	31.57	10.93	29.91	22.41
1997	3.31	14.4	33.52	19.06	107.76	7.97	25.55	28.57	9.87	30.61	19.66
1998	3.01	13.5	34.87	18.12	110.85	10.50	24.37	30.06	8.76	30.41	20.40
1999	3.39	14.38	32.70	18.11	109.14	8.70	24.00	27.79	8.84	29.31	18.09
2000	4.25	13.71	33.12	19.00	99.26	9.42	23.70	24.39	9.23	33.63	17.18
2001	5.27	14.69	32.12	18.68	94.54	9.20	22.92	20.36	10.73	34.52	14.52
2002	5.78	15.33	33.17	17.48	95.75	10.48	22.69	18.51	10.10	32.12	13.21
2003	4.16	14.44	36.23	18.28	89.31	13.03	23.19	15.90	8.26	31.85	10.47
2004	8.57	14.7	36.59	21.00	81.55	15.30	21.30	15.71	7.91	37.01	11.25
2005	8.15	14.85	37.70	24.42	73.81	18.17	19.53	13.99	9.26	43.67	11.46
2006	8.09	14.06	35.26	24.55	67.45	14.62	20.64	12.04	11.86	46.34	10.42
2007	8.18	12.7	36.46	24.69	65.39	15.85	20.60	10.42	12.46	47.13	9.25
2008	7.22	12.65	33.96	17.15	54.24	15.59	18.38	10.31	12.73	38.01	6.48
2009	5.02	12.85	34.54	16.53	57.97	13.61	20.92	9.39	16.91	37.56	6.42
2010	2.315	12.48	32.02	15.50	59.44	12.77	19.25	9.23	13.40	44.52	6.13
2011	2.74	12.88	35.65	14.61	62.07	15.58	20.06	8.95	12.33	38.93	5.30
2012	2.43	12.15	36.83	14.92	70.52	17.72	19.11	8.15	13.62	47.04	5.65
2013	2.61	12.6	33.60	14.93	75.58	15.34	18.26	8.54	11.84	45.94	5.64
2014	3.38	11.88	35.58	15.43	75.01	17.36	18.22	8.11	10.55	40.50	4.50
2015	2.50	13.08	32.69	14.95	78.42	14.87	17.82	8.12	12.63	40.90	4.90
2016	1.99	15.28	28.42	15.02	77.43	11.17	17.25	7.31	13.36	40.79	4.40

2017	2.47	18.3	28.84	14.70	76.02	11.47	17.36	7.01	12.63	40.31	4.10
2018	1.92	18.6	30.38	14.73	75.06	13.32	17.06	6.46	11.90	39.26	3.61
2019	1.93	19.08	30.31	14.65	78.02	13.28	17.03	5.91	13.16	42.59	3.57
2020	-1.57	22.7	31.57	15.81	87.98	13.14	18.43	5.53	15.70	50.28	3.90
2021	2.23	18.37	32.56	15.37	90.89	14.05	18.51	6.33	14.36	48.33	4.23

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

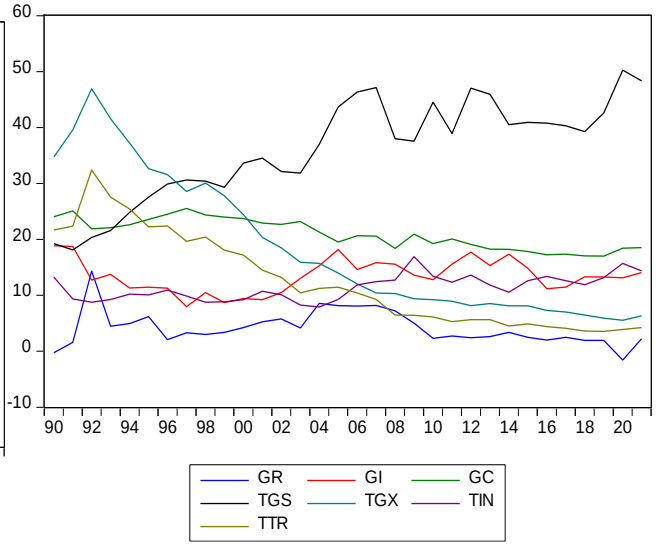

الشكل (1أ) اتجاهات النمو الاقتصادي مع الانفاق الحكومي الاجمالي والضرائب الاجمالية والدين العام في الأردن للمدة 1990-2021

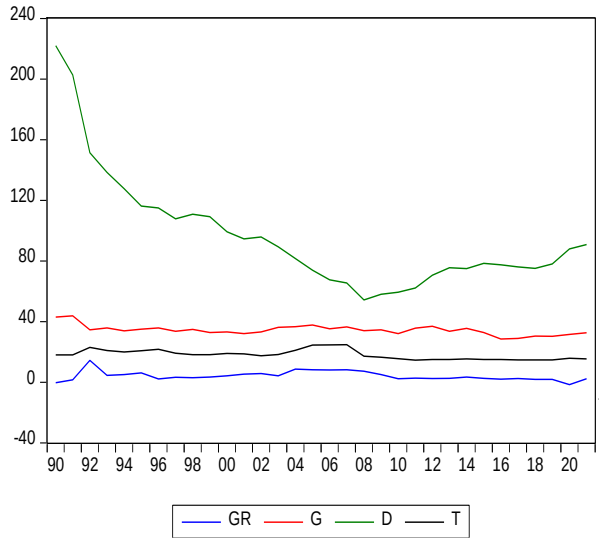

الشكل (1ب) اتجاهات النمو الاقتصادي مع الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وأنواع الضرائب في الأردن للمدة 1990-2021

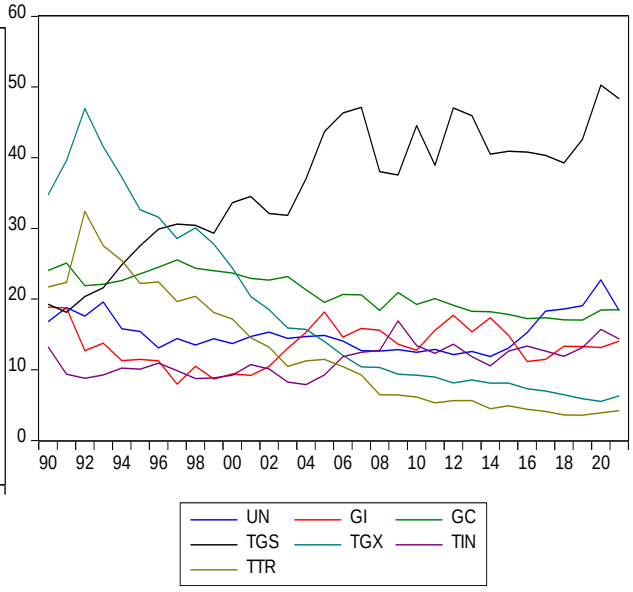

الشكل (1ج) اتجاهات البطالة مع الانفاق الحكومي الاجمالي والضرائب الاجمالية والدين العام في الأردن للمدة 1990-2021

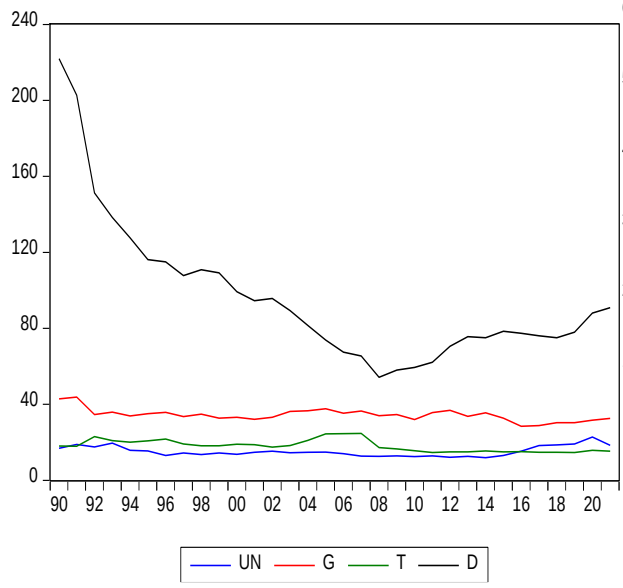

الشكل (1د) اتجاهات البطالة مع الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وأنواع الضرائب في الأردن للمدة 1990-2021

الشكل (1) اتجاهات أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي والبطالة في الأردن للمدة (1990-2021)
الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وبرنامج (Eviews 10)

يتبين من الشكل (1أ) ان الانفاق الحكومي والضرائب والنمو الاقتصادي يسيران سوية اما الدين العام فيسير بعيداً عنهم وليس ضمن نفس الاتجاهات، كما يتضح ان الانفاق الحكومي اعلى من الضرائب مما يشير الى حدوث عجوزات الموازنة وهذا يبينه الجدول ايضاً، كما يكون الدين العام مرتفع جداً، يُستدل من الشكل (1ب) ان اعلى مستويات الانفاق الحكومي هي للإنفاق الاستهلاكي مما يدل على الاحجام الكبير ة من هذا النوع في الأردن مقارنة بالإنفاق الاستثماري، اما الضرائب فأعلى حصيلة كانت للضرائب على السلع والخدمات باستثناء السنوات الأولى ثم بعد ذلك ضرائب الدخل، وان ما يسير مع النمو الاقتصادي هو الانفاق الحكومي الاستثماري والضرائب الكمركية والضرائب على السلع والخدمات في السنوات الأولى فقط لهذا الأخير وفي بعض الشيء الانفاق الحكومي الاستهلاكي في بعض الأحيان، اما بقية المتغيرات فتختلف عن مسارات النمو الاقتصادي، لذا يمكن ان يكون لهذه المتغيرات التي تسير مع النمو الاقتصادي تأثير بهذا الأخير.

من الملاحظ على الجدول والشكل (1) انه في البداية كانت ضرائب الدخل مرتفعة وضرائب السلع والخدمات منخفضة وقابلها مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي وحتى سالبة في السنة الاولى، اما بعد ذلك عندما ارتفعت ضرائب السلع والخدمات وانخفضت ضرائب الدخل (الاستعاضة عن ضرائب الدخل بضرائب السلع والخدمات) ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

يتضح من الشكل (1ج) ان البطالة والانفاق الحكومي الإجمالي والضرائب الاجمالية يسيرون سوية، ومن الشكل (1د) ان الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي الاستهلاكي والضرائب على التجارة الخارجية باستثناء السنوات الأولى والضرائب الكمركية في بعض الأحيان يسيرون مع البطالة مما يُعتقد ان يكون لهذه المتغيرات تأثير في البطالة.

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة

تم استخدام اختبار Phillps- Perron (PP) لإيجاد جذر الوحدة في الاردن كما في الجدول الاتي:

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة Phillps- Perron (PP) لبيانات الاردن

المتغيرات	المستوى ($I_{(0)}$)		الفروق الأولى ($I_{(1)}$)	
	مع مقطع	مع مقطع واتجاه	مع مقطع	مع مقطع واتجاه
GR_i	-4.007 (0.00)	-4.571 (0.00)	———	———
G_i	-3.323 (0.02)	-2.431 (0.05)	———	———
T_i	-1.805 (0.37)	-2.738 (0.22)	-5.089 (0.00)	-5.018 (0.00)
D_i	-6.023 (0.00)	-3.621 (0.04)	———	———
IN_i	-5.965 (0.00)	-5.892 (0.00)	———	———
I_i	-2.230 (0.20)	-2.431 (0.35)	-5.614 (0.00)	-5.632 (0.00)
M_{2i}	-1.988 (0.29)	-1.951 (0.60)	-6.455 (0.00)	-6.479 (0.00)
GI_i	-2.789 (0.07)	-2.890 (0.18)	-6.164 (0.00)	-6.235 (0.00)
GC_i	-1.175 (0.67)	-2.905 (0.17)	-7.483 (0.00)	-7.342 (0.00)
TIN_i	-2.169 (0.22)	-3.973 (0.00)	———	———
TGX_i	-0.886 (0.77)	-1.499 (0.80)	-4.454 (0.00)	-8.140 (0.00)
TGS_i	-1.406 (0.56)	-2.638 (0.27)	-6.577 (0.00)	-7.315 (0.00)
TTR_i	-0.716 (0.83)	-2.374 (0.38)	-6.455 (0.00)	-6.479 (0.00)
UN_i	-1.714 (0.41)	-1.639 (0.75)	-6.485 (0.00)	-7.261 (0.00)

- الارقام بين الاقواس () تمثل قيم الاحتمالية P_ value وان مستوى المعنوية المقبول هو (5%)
- المتغيرات المعنوية (المستقرة) عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الاولى ($I_{(1)}$)
- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (2) ان النمو الاقتصادي، الانفاق الحكومي الإجمالي، الدين العام، التضخم والضرائب على الدخل مستقرين عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) كون أن قيم الاحتمالية (P-value) اقل من (0.05) سواء مع المقطع او مع المقطع والاتجاه، اما بقية المتغيرات فإنها لم تستقر عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) لذا تم اخذ الفروق الأولى لها ($I_{(1)}$) واختبار الاستقرارية لها وتبين انها تستقر بعد اخذ الفروق الاولى.

رابعاً: اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك

بما ان هنالك بعض المتغيرات غير مستقرة عند نفس المستوى ($I_{(0)}$) وتستقر بعد اخذ الفروق الأولى ($I_{(1)}$) لا بد من اخذ التكامل المشترك لهذه المتغيرات، وبما ان هذه المتغيرات تكون ضمن كلا نماذج النمو الاقتصادي وكلا نماذج البطالة لذا سوف يتم اخذ التكامل المشترك للنماذج الأربعة التي تخص الدراسة كالاتي:

1 - اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنماذج النمو الاقتصادي

بما ان نماذج النمو الاقتصادي هي اثنان (نموذج شامل ونموذج مفصل) وان هنالك متغيرات التي تقع في كلا النموذجين غير مستقرة لذا لا بد من اخذ التكامل المشترك لكلا النموذجين، كالاتي:

أ- **اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج الشامل)**

يوضح الجدول (3) نتائج هذا الاختبار كالاتي:

جدول (3) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج الشامل) في الاردن

Table-A Johansen Stat. (Trace Test)

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (from Trace Statistic)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.729	82.523	63.876	0.00
At most 1*	0.496	44.612	42.915	0.03
At most 2	0.409	24.728	25.872	0.06
At most 3	0.279	9.479	12.518	0.15

Table-B Maximum Eigenvalue

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (From Max-Eigen Test)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.729	37.912	32.118	0.00
At most 1*	0.496	29.884	25.823	0.02
At most 2	0.409	15.248	19.387	0.18
At most 3	0.279	9.480	12.518	0.15

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يتبين من الجدول (3) وجود تكامل مشترك عند متجه واحد لكلا إحصائية الأثر (Trace Statistic) واختبار القيمة المميزة العظمى (Max-Eigen Test) كون أن القيم الخاصة لهذين المعاملين أكبر من مثيلتهما الجدولية عند (5%) (44.612 أكبر من 42.915 لإحصائية الأثر و 29.884 اكبر من 25.823 للقيمة المميزة العظمى)، كما أن قيم الاحتمالية (P-value) عند متجه واحد اقل من (0.05)، ثم بعدها (عند متجهين للتكامل المشترك) تصبح القيم المحتسبة اقل من الجدولية، وتصبح قيم الاحتمالية اكبر من (0.05). مما يدل على وجود علاقة اجل طويل ووجود علاقة اجل قصير عند متجه واحد لتصحيح الخطأ.

ب- اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج المفصل)

يوضح الجدول (4) نتائج هذا الاختبار كالاتي:

جدول (4) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج المفصل) في الاردن

Table-A Johansen Stat. (Trace Test)

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (from Trace Statistic)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.988	436.641	228.928	0.00
At most 1*	0.935	304.164	187.471	0.00
At most 2*	0.909	221.970	150.559	0.00
At most 3*	0.782	149.826	117.708	0.00
At most 4*	0.693	104.090	88.804	0.00
At most 5*	0.619	68.622	63.876	0.01
At most 6	0.464	39.699	42.915	0.10
At most 7	0.319	20.981	25.872	0.18
At most 8	0.271	9.476	12.518	0.15

Table-B Maximum Eigenvalue

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (From Max-Eigen Test)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.988	132.477	62.752	0.00
At most 1*	0.935	82.194	56.705	0.00
At most 2*	0.909	72.144	50.600	0.00
At most 3*	0.782	45.736	44.497	0.03
At most 4	0.693	35.468	38.331	0.10

At most 5	0.619	28.924	32.118	0.11
At most 6	0.464	18.718	25.823	0.32
At most 7	0.319	11.505	19.387	0.46
At most 8	0.271	9.476	12.518	0.15

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يتبين من الجدول (4) وجود تكامل مشترك عند خمس متجهات بالنسبة لإحصائية الأثر (Trace Statistic) وثلاث متجهات بالنسبة لاختبار القيمة المميزة العظمى (Max-Eigen Test) كون أن القيم الخاصة لهذين المعاملين اكبر من مثيلتهما الجدولية عند (5%) ثم بعدها تصبح القيم المحتسبة اقل من الجدولية، كما أن قيم الاحتمالية (P-value) عند هذه المتجهات اقل من (0.05) ثم بعد ذلك تصبح اكبر من (0.05). مما يدل على وجود علاقة اجل طويل ووجود علاقة اجل قصير في نموذج تصحيح الخطأ.

2- **اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنماذج البطالة**

تم استخدام نموذجان للبطالة هما (نموذج شامل ونموذج مفصل) وان هنالك متغيرات التي تقع في كلا النموذجين غير مستقرة لذا لا بد من اخذ التكامل المشترك لكلا النموذجين، كالاتي:

أ- **اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج البطالة (النموذج الشامل)**

يبين الجدول (5) نتائج هذا الاختبار كالاتي:

جدول (5) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج البطالة (النموذج الشامل) في الاردن

Table-A Johansen Stat. (Trace Test)

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (from Trace Statistic)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.717	72.150	47.856	0.00
At most 1*	0.561	35.492	29.797	0.00
At most 2	0.209	11.636	15.495	0.17
At most 3	0.104	3.839	3.841	0.11

Table-B Maximum Eigenvalue

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (From Max-Eigen Test)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.717	36.658	27.584	0.00
At most 1*	0.561	23.857	21.132	0.02
At most 2	0.209	6.796	14.265	0.51
At most 3	0.104	3.839	3.841	0.11

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يُستدل من الجدول (5) وجود تكامل مشترك عند متجه واحد لكلا إحصائية الأثر (Trace Statistic) واختبار القيمة المميزة العظمى (Max-Eigen Test)، مما يدل على وجود علاقة اجل طويل ووجود علاقة اجل قصير عند متجه واحد لتصحيح الخطأ.

ب- اختبارات (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج البطالة (النموذج المفصل)

جدول (6) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لنموذج البطالة (النموذج المفصل) في الاردن

Table-A Johansen Stat. (Trace Test)

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (from Trace Statistic)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.981	491.951	228.928	0.00
At most 1*	0.976	372.607	187.471	0.00
At most 2*	0.944	260.757	150.559	0.00
At most 3*	0.829	174.253	117.708	0.00
At most 4*	0.811	121.350	88.804	0.00
At most 5*	0.538	71.410	63.876	0.01

At most 6*	0.492	48.239	42.915	0.01
At most 7*	0.455	27.909	25.872	0.02
At most 8	0.276	9.672	12.518	0.14

Table-B Maximum Eigenvalue

Hypothesized No. of CE (s)	Eigen Value	Johansen Stat. (From Max-Eigen Test)	Critical Value 0.05	Prob.
None*	0.981	119.345	62.752	0.00
At most 1*	0.976	111.850	56.705	0.00
At most 2*	0.944	86.504	50.600	0.00
At most 3*	0.829	52.903	44.497	0.00
At most 4*	0.811	49.940	38.331	0.00
At most 5	0.538	23.170	32.118	0.40
At most 6	0.492	20.331	25.823	0.22
At most 7	0.455	18.236	19.387	0.07
At most 8	0.276	9.672	12.518	0.14

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يتضح من الجدول (6) وجود تكامل مشترك عند سبع متجهات بالنسبة لإحصائية الأثر (Trace Statistic) واربعة متجهات بالنسبة لاختبار القيمة المميزة العظمى (Max-Eigen Test).

خامساً: علاقة الاجل الطويل

تم تقدير علاقة الاجل الطويل لكلا نموذجي النمو الاقتصادي والبطالة، كما يأتي:

1- علاقة الاجل الطويل لنماذج النمو الاقتصادي

تم استخدام نموذجين للنمو الاقتصادي أولهما يحتوي على الانفاق الحكومي الإجمالي والضرائب الاجمالية ثم بعد معرفة علاقة التأثير قُسم الانفاق الحكومي الى مكوناته وقُسمت الضرائب الى مكوناتها لمعرفة أي مكون أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي وكانت النتائج كالاتي:

أ- علاقة الاجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج الشامل)

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك يمكن إيجاد علاقة الاجل الطويل وذلك باستخدام طريقة (OLS)، وكانت النتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (7) نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج الشامل) في الاردن

Response Variable : GR_i				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
G_i	-0.224	0.215	-1.0435	0.31
T_i	0.679	0.144	4.704	0.00
D_i	-0.122	0.054	-2.259	0.03
IN_i	-0.017	0.135	-0.123	0.90
I_i	0.163	0.109	1.487	0.15
M_{2i}	0.130	0.042	3.095	0.01
C	-6.330	5.152	-1.229	0.23

n= 32
R^2= 0.612
R^2_adj=0.519
F_stat=6.574
Prob.(0.00)
D.W.=2.248
d.f=25

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (7) ان (الضرائب، الدين العام وعرض النقود بمعناه الواسع) معنوية عند مستوى معنوية (5%)، كون ان قيم الاحتمالية لها اقل من (0.05)، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية لتجاوز قيم الاحتمالية لها (0.05) مما يدل على عدم معنويتها عند مستوى (5%)، كما ان النموذج معنوي بالكامل لكون ان قيمة الاحتمالية لإحصائية (F) بلغت (0.00) مما يدل على معنوية النموذج عند مستوى معنوية (5%) و (1%). تؤثر المتغيرات التوضيحية بنسبة (51.9%) في متغير الاستجابة، والباقي (48.9%) يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي كون ان قيمة إحصائية دوربن واتسون (D.W) قريبة من (2).

يُستدل من الجدول (7) إن تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي ايجابياً، فزيادة الضرائب الاجمالية بوحدة واحدة تزيد النمو بمقدار (0.679) وحدة، ان هذا التأثير الإيجابي ربما يكون لكون ان تركيبة الضرائب تتضمن الجزء الأكبر منها ضرائب غير مباشرة (كما يوضحه الجدول 1 أعلاه)، وللتأكد من ذلك سوف يتم اخذ مكونات الضرائب في النموذج اللاحق، اما الانفاق الحكومي فإن تأثيره لم يكن معنوياً مما يدل على عدم تأثيره في النمو الاقتصادي. يؤثر الدين سلبياً في النمو الاقتصادي، فزيادة الدين العام بوحدة واحدة سوف يخفض النمو

الاقتصادي بـ (0.122) وحدة، هذا بسبب عدم توجيه الدين بشكل صحيح كما ان الدين العام مرتفع في الأردن مما يتسبب بزيادة أسعار الفائدة التي سوف تطرد الاستثمار ومن ثم تخفض النمو الاقتصادي. يكون لعرض النقود تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، فزيادة عرض النقود بوحدة واحدة سوف تُزيد النمو الاقتصادي بـ (0.130) وحدة.

ب- علاقة الاجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج المفصل)

لمعرفة أي مكونات تأثيرها أكبر وايهما يؤثر وايهما لا من مكونات الانفاق الحكومي والضرائب تم استخدام النموذج المفصل الذي كانت نتائجه كالاتي:

جدول (8) نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج المفصل) في الاردن

Response Variable : GR_i				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
GI_i	0.226	0.205	1.103	0.28
GC_i	-0.778	0.236	-3.300	0.00
TIN_i	-0.124	0.228	-0.544	0.59
TGX_i	-0.651	0.377	-1.728	0.09
TGS_i	0.247	0.119	2.077	0.05
TTR_i	1.489	0.428	3.481	0.00
D_i	-0.103	0.038	-2.698	0.01
IN_i	0.061	0.115	0.531	0.65
I_i	-0.304	0.172	-1.784	0.09
M_{2i}	0.141	0.043	3.272	0.00
C	19.911	7.712	2.582	0.01
n= 32				
R^2= 0.801				
R^2_adj=0.707				
F_stat=8.466				
Prob.(0.00)				
D.W.=2.312				
d.f=21				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يُستنتج من الجدول (8) أن متغيرات (الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الضرائب على السلع والخدمات، الضرائب على التجارة الخارجية، الدين العام، عرض النقود والحد الثابت) معنوية عند مستوى (5%) كون أن قيم الاحتمالية لها اقل من (0.05)، اما بقية المتغيرات فإنها غير معنوية، كما أن النموذج معنوي بالكامل، وتؤثر المتغيرات التوضيحية بنسبة (70.7%) في متغير الاستجابة والباقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج، ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي كون أن قيمة (D.W) قريبة من (2).

إن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في النمو الاقتصادي سلبي، فزيادة هذا النوع من الانفاق بوحدة واحدة سوف يخفض النمو الاقتصادي بـ (0.778) وحدة، مما يدل على ان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يطرد الاستثمار ومن ثم يخفض النمو الاقتصادي. أما الضرائب على السلع والخدمات فتأثيرها موجب، فعند زيادة هذه الضرائب بوحدة واحدة فإن النمو الاقتصادي سوف يرتفع (0.247) وحدة وهذا لكون أن هذه الضرائب لا تؤثر على الإنتاج انما تنقل الى المستهلك وإن حصيلة هذه الضرائب سوف تمول النفقات الاستثمارية في البنية التحتية والهياكل الارتكازية. كما أن تأثير الضرائب على التجارة الخارجية موجبة كون أن زيادة هذه الضرائب سوف يشجع الإنتاج المحلي كما توفر الموارد المالية لتمويل الانفاق الحكومي، فزيادة هذه الضرائب بوحدة واحدة سوف تعمل على زيادة النمو بمقدار (1.489) وحدة. أن هذه التأثيرات للإنفاق الحكومي والضرائب تؤيد وجهة النظر النيوكلاسيكية. تبدأ الدالة من نقطة اعلى من الصفر، فعندما تكون المتغيرات صفراً فإن الدالة تبدأ من (19.911).

تكون الضرائب أكثر فاعلية في النمو الاقتصادي من الانفاق الحكومي وخصوصاً الضرائب على التجارة الخارجية.

2- علاقة الاجل الطويل لنماذج البطالة

تم استخدام نموذجين أحدهما شامل والأخر تفصيلي لقياس تأثير أدوات السياسة المالية في البطالة، كالاتي:

أ- علاقة الاجل الطويل لنموذج البطالة (النموذج الشامل)

جدول (9) نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل لنموذج البطالة (النموذج الشامل) في الاردن

Response Variable : UN_i				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
G_i	-0.591	0.224	-2.642	0.01
T_i	0.046	0.150	0.308	0.76
D_i	0.058	0.015	3.739	0.00
IN_i	-0.027	0.141	-0.188	0.85
I_i	-0.128	0.114	-1.123	0.27
M_{2i}	0.070	0.044	1.585	0.31
C	23.345	5.358	4.357	0.00
n= 32				
R^2= 0.444				
R^2_adj=0.319				
F_stat=3.327				
Prob.(0.01)				
D.W.=2.012				
d.f=25				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يتبين من الجدول (9) ان (الانفاق الحكومي، الدين العام والحد الثابت) معنوية عند مستوى معنوية (5%)، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية عند مستوى المعنوية ذاته، كما ان النموذج معنوي بالكامل. تؤثر المتغيرات التوضيحية بنسبة (44.4%) في متغير الاستجابة، والباقي (55.6%) يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

إن تأثير الانفاق الحكومي سلبي في البطالة، مما يدل على ان زيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة سوف يخفض البطالة بمقدار (0.591) وحدة، وهذا ما يتلائم مع وجهة نظر كينز. بينما يكون تأثير الدين العام في البطالة إيجابي فهو يعمل على زيادة البطالة بمقدار (0.058) عند زيادته بوحدة واحدة، كونه سوف يُزيد أسعار الفائدة ومن ثم يطرد الاستثمار، تبدأ الدالة من نقطة اعلى من الصفر، فعندما تكون المتغيرات صفراً فإن الدالة تبدأ من (23.345).

ب- علاقة الاجل الطويل لنموذج البطالة (النموذج المفصل)

جدول (10) نتائج تقدير علاقة الاجل الطويل لنموذج البطالة (النموذج المفصل) في الاردن

Response Variable : UN_i				
Variables	Coff.	Std.Error	t_stat	Prob.
GI_i	-0.336	0.262	-1.280	0.21
GC_i	-0.900	0.301	-2.989	0.00
TIN_i	0.076	0.291	0.262	0.79
TGX_i	0.114	0.481	0.238	0.81
TGS_i	0.088	0.152	0.582	0.57
TTR_i	0.005	0.546	0.009	0.99
D_i	0.061	0.027	2.259	0.03
IN_i	-0.117	0.148	-0.789	0.44
I_i	-0.156	0.220	-0.709	0.49
M_{2i}	0.051	0.055	0.932	0.36
C	23.738	9.849	2.410	0.02
n= 32				
R^2= 0.570				
R^2_adj=0.366				
F_stat=2.787				
Prob.(0.02)				
D.W.=2.322				
d.f=21				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يُستدل من الجدول (10) أن متغيرات (الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الدين العام والحد الثابت) معنوية عند مستوى (5%)، اما بقية المتغيرات فإنها غير معنوية، كما أن النموذج معنوي بالكامل، وتؤثر المتغيرات التوضيحية بنسبة (36.6%) في متغير الاستجابة والباقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج، ولا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

إن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في البطالة سلبي، مما يدل على أن زيادة هذا النوع من الانفاق يخفض البطالة، فالحكومة تقوم بالإنفاق على الأجور والمرتبات والتوظيف في القطاع الحكومي لكي تخفض من البطالة. اما الضرائب فلم يكن لها تأثير في البطالة مما يدل على ان الانفاق الحكومي وخصوصاً الاستهلاكي أكثر فاعلية في تخفيض البطالة.

أن تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي سلبي في كل من البطالة والنمو الاقتصادي، فهو يقلل من البطالة الا انه يخفض النمو الاقتصادي مما يدل على ان الحكومة الأردنية تقوم بالإنفاق الاستهلاكي لتخفيض البطالة الا ان هذا التشغيل سوف يكون على حساب زيادة البطالة المقنعة التي لا تساهم في زيادة الإنتاج او ربما تخفضه.

سادساً: علاقة الاجل القصير

تم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) لتقدير علاقة الاجل القصير لكلا نموذجي النمو الاقتصادي والبطالة، كما يلي:

1- علاقة الاجل القصير لنماذج النمو الاقتصادي

أُستخدم نموذجين أحدهما شامل والأخر مفصل كما يلي:

أ- علاقة الاجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج الشامل)

الجدول (11) يوضح نتائج هذه العلاقة كما يأتي:

جدول (11) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي (النموذج الشامل) في الاردن

Variables	Coff.	Std.Error	t_stat
$D(GR_{(-1)})$	0.131	0.123	1.068
$D(T_{(-1)})$	-0.417	0.187	-2.235
$D(I_{(-1)})$	-0.018	0.099	-0.180
$D(M_{2(-1)})$	-0.033	0.049	-0.677
C	-2.663	4.730	-0.563
G	-0.042	0.143	-0.297
D	0.052	0.013	3.999
IN	-0.165	0.123	-1.295
U_{t-1}	-0.990	0.134	-7.407
n= 31			
R^2= 0.847			
R^2_adj=0.789			
F=14.545			
df=22			
LM_{auto}=15.459			
P = (0.50)			
LM_χ^2=148.408			
P= (0.73)			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (11) أن (الضرائب، الدين العام ومتجه تصحيح الخطأ) معنوية عند مستوى (5%) كون أن قيمة اختبار (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية والمساوية لـ (2)، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية كون ان قيم اختبار (t) لهذه المتغيرات اقل من (2). النموذج معنوي بالكامل ايضاً بسبب تجاوز إحصائية (F) المحتسبة والبالغة (14.545) مثيلتها الجدولية والبالغة (4.352). توضح المتغيرات التوضيحية ما نسبته (84.7%) من التغير في متغير الاستجابة والباقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني هذا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ذلك لان قيمة الاحتمالية لإحصائية (LM_{auto}) اعلى من (0.05) (هنا الحالة معكوسة فإذا كانت

الاحتمالية اقل من 0.05 تشير الى وجود مشكلة الارتباط الذاتي)، كما لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لكون ان قيمة الاحتمالية لإحصائية (LM_χ^2) اعلى من (0.05).

في الاجل القصير كان تأثير الضرائب المتباطئة زمنياً لفترة واحدة سلبي ومساوي (0.417)، فعند زيادة هذه الضرائب فإنه سوف يُسحب جزء من النقود في السوق في هذا الاجل كما أنها سوف ترفع من تكاليف الإنتاج وتخفض من الطلب الكلي مما يجعلها تخفض من الاستثمار وبالتالي تخفض النمو الاقتصادي، اما الدين العام فتأثيره إيجابي في الاجل القصير لكنه منخفض جداً، كون أن هذا الدين سوف يمول الانفاق الحكومي في الاجل القصير ويُزيد من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يُعزز الاستثمار ويزيد النمو الاقتصادي، ان النموذج يصل بسرعة كبيرة الى التوازن كون أن متجه تصحيح الخطأ قريب جداً من الواحد الصحيح.

ب- علاقة الاجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي (النموذج المفصل)

جدول (12) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي (النموذج المفصل) في الاردن

Variables	Coff.	Std.Error	t_stat
$D(GR_{(-1)})$	0.165	0.158	1.043
$D(GI_{(-1)})$	-0.012	0.163	-0.074
$D(GC_{(-1)})$	0.605	0.430	1.407
$D(TIN_{(-1)})$	0.280	0.288	0.974
$D(TGX_{(-1)})$	1.186	0.375	3.163
$D(TGS_{(-1)})$	0.367	0.127	2.897
$D(TTR_{(-1)})$	-1.429	0.459	-3.114
$D(I_{(-1)})$	-0.040	0.127	-0.316
$D(M_{2(-1)})$	-0.010	0.058	-0.168
C	21.470	5.946	3.611
D	0.042	0.015	2.810
IN	-0.33	0.141	-0.233
U_{t-1}	-0.916	0.218	-4.207

n= 32
R^2= 0.870
R^2_adj=0.779
F=9.516
df=18
LM_{auto}=45.624
P = (0.62)
LM_χ^2=302.284
P= (0.89)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يُستدل من الجدول (12) أن (الضرائب الكمركية، الضرائب على السلع والخدمات، الضرائب على التجارة الخارجية، الحد الثابت، الدين العام، ومتجه تصحيح الخطأ) معنوية عند مستوى (5%)، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية. النموذج معنوي بالكامل ايضاً. توضح المتغيرات التوضيحية ما نسبته (77.9%) من التغير في متغير الاستجابة والباقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني هذا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كما لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

ان تأثير الضرائب الكمركية والضرائب على السلع والخدمات في الاجل القصير إيجابي في النمو الاقتصادي، وهذا ما يتلاءم مع وجهة النظر النيوكلاسيكية، بينما يكون تأثير الضرائب على التجارة الخارجية سلبي، تبدأ الدالة من نقطة اعلى من الصفر، يصل النموذج الى نقطة التوازن بسرعة كبيرة كون أن متجه تصحيح الخطأ قريب جداً من الواحد الصحيح.

2- علاقة الاجل القصير لنماذج البطالة

أ- علاقة الاجل القصير لنموذج البطالة (النموذج الشامل)

الجدول (13) يوضح نتائج هذه العلاقة كما يأتي:

جدول (13) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للبطالة (النموذج الشامل) في الاردن

Variables	Coff.	Std.Error	t_stat
$D(UN_{(-1)})$	-0.786	0.466	-1.687
$D(T_{(-1)})$	-0.235	0.299	-0.788
$D(I_{(-1)})$	0.219	0.162	1.347
$D(M_{2(-1)})$	-0.112	0.077	-1.457
C	-2.650	5.204	-0.509
G	-0.197	0.196	-0.065
D	0.077	0.032	2.413
IN	-0.012	0.190	-0.065
U_{t-1}	-0.270	0.055	-4.925

n= 31
R^2= 0.600
R^2_adj=0.448
F=4.942
df=22
LM_{auto}=10.547
P = (0.14)
LM_χ^2=154.905
P= (0.60)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يتضح من الجدول (13) أن (الدين العام ومتجه تصحيح الخطأ) معنوية عند مستوى (5%)، كما ان النموذج معنوي بالكامل ايضاً وتوضح المتغيرات التوضيحية ما نسبته (44.8%) من التغير في متغير الاستجابة، كما لا يعاني النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ولا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

ان تأثير الدين العام إيجابي في البطالة فزيادة هذا الدين يؤدي الى زيادة البطالة في الاجل القصير كونه سوف يرفع أسعار الفائدة ومن ثم يخفض الاستثمار (المزاحمة) وبالتالي زيادة البطالة، يحتاج النموذج الى وقت طويل حتى يصل الى نقطة

التوازن كون أن متجه تصحيح الخطأ اقل بكثير من الواحد الصحيح.

ب- علاقة الاجل القصير لنموذج البطالة (النموذج المفصل)

جدول (14) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للبطالة الاقتصادي (النموذج المفصل) في الاردن

Variables	Coff.	Std.Error	t_stat
$D(UN_{(-1)})$	0.787	0.634	1.241
$D(GI_{(-1)})$	0.050	0.250	0.201
$D(GC_{(-1)})$	0.548	0.750	0.731
$D(TIN_{(-1)})$	-0.357	0.478	-0.746
$D(TGX_{(-1)})$	-0.025	0.794	-0.032
$D(TGS_{(-1)})$	0.321	0.210	1.532
$D(TTR_{(-1)})$	0.344	0.765	0.450
$D(I_{(-1)})$	0.183	0.240	0.765
$D(M_{2(-1)})$	-0.085	0.098	-0.867
C	38.814	13.468	2.882
D	0.435	0.152	2.859
IN	-0.136	0.243	-0.558
U_{t-1}	-0.612	0.200	-3.059
n= 32			
R^2= 0.656			
R^2_adj=0.413			
F=4.701			
df=18			
LM_{auto}=54.532			
P = (0.52)			
LM_χ^2=325.847			
P= (0.91)			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

يُستدل من الجدول (14) أن (الحد الثابت، الدين العام ومتجه تصحيح الخطأ) معنوية عند مستوى (5%)، اما بقية المتغيرات فهي غير معنوية. النموذج معنوي بالكامل ايضاً. توضح المتغيرات التوضيحية ما نسبته (41.3%) من التغير في متغير الاستجابة والباقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تذكر في النموذج. لا يعاني هذا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، كما لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

أن تأثير الدين إيجابي في البطالة وتبدأ المعادلة من نقطة اعلى من الصفر ويحتاج النموذج الى وقت ليس بالطويل ولا القصير ليصل الى التوازن.

سادساً: اختبارات السببية

تم تقسيم هذه الاختبارات الى ما يخص نماذج النمو الاقتصادي وما يخص نماذج البطالة باستخدام اختبار (Granger) في الاردن كما يلي:

- اختبار السببية لنماذج النمو الاقتصادي

جدول (15) نتائج اختبارات السببية (Granger) للنمو الاقتصادي ومتغيرات أدوات السياسة المالية في الاردن

اتجاه السببية	عدد المشاهدات	Fاحصائية	قيم الاحتمالية	عدد التباطؤات
$GR_i \longrightarrow G_i$	31	1.065	0.31	1
$G_i \longrightarrow GR_i$	31	13.350	0.00	1
$GR_i \longrightarrow T_i$	31	0.007	0.93	1
$T_i \longrightarrow GR_i$	31	6.494	0.01	1
$GR_i \longrightarrow D_i$	31	1.731	0.20	1
$D_i \longrightarrow GR_i$	31	3.359	0.07	1
$GR_i \longrightarrow GI_i$	31	0.488	0.49	1
$GI_i \longrightarrow GR_i$	31	2.183	0.15	1
$GR_i \longrightarrow GC_i$	31	0.066	0.80	1
$GC_i \longrightarrow GR_i$	31	5.360	0.03	1
$GR_i \longrightarrow TIN_i$	31	1.921	0.18	1
$TIN_i \longrightarrow GR_i$	31	6.196	0.01	1
$GR_i \longrightarrow TGX_i$	31	9.197	0.00	1
$TGX_i \longrightarrow GR_i$	31	1.939	0.17	1

$GR_i \longrightarrow TGS_i$	31	0.016	0.89	1
$TGS_i \longrightarrow GR_i$	31	1.589	0.22	1
$GR_i \longrightarrow TTR_i$	31	5.269	0.02	1
$TTR_i \longrightarrow GR_i$	31	1.494	0.23	1

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يتضح من الجدول (15) أن هنالك علاقة سببية من (الانفاق الحكومي الإجمالي، الضرائب الاجمالية، الانفاق الحكومي الاستهلاكي والضرائب على الدخل) الى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (5%)، كون أن قيم الاحتمالية (P-Value) عند هذه الاتجاهات اقل من (0.05)، كما أن هنالك علاقة سببية من الدين العام الى النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية (10%) ذلك بسبب ان قيمة الاحتمالية عند هذا الاتجاه (0.07) وهي اقل من (10%). ان هذه النتائج تؤيد قانون كينز على حساب قانون فاجنر.

تظهر العلاقة السببية في الجدول (15) من النمو الاقتصادي الى كلاً من الضرائب الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية عند مستوى معنوية (5%)، فزيادة النمو الاقتصادي سوف تؤدي الى زيادة التعاملات الخارجية من الاستيرادات والصادرات وبالتالي زيادة معدلات الضرائب من النوعين الأخيرين.

2- اختبار السببية لنماذج البطالة

استخدم التباطؤ لفترتين لاختبار العلاقة السببية لكونها أعطت أفضل النتائج، كما يلي:

جدول (16) نتائج اختبارات السببية (Granger) للبطالة ومتغيرات أدوات السياسة المالية في الاردن

اتجاه السببية	عدد المشاهدات	Fاحصائية	قيم الاحتمالية	عدد التباطؤات
$UN_i \longrightarrow G_i$	30	0.894	0.42	2
$G_i \longrightarrow UN_i$	30	3.843	0.03	2
$UN_i \longrightarrow T_i$	30	0.559	0.58	2
$T_i \longrightarrow UN_i$	30	3.507	0.04	2
$UN_i \longrightarrow D_i$	30	0.735	0.49	2
$D_i \longrightarrow UN_i$	30	0.553	0.58	2
$UN_i \longrightarrow GI_i$	30	0.163	0.85	2
$GI_i \longrightarrow UN_i$	30	0.512	0.61	2
$UN_i \longrightarrow GC_i$	30	1.436	0.26	2
$GC_i \longrightarrow UN_i$	30	3.369	0.05	2
$UN_i \longrightarrow TIN_i$	30	0.027	0.97	2
$TIN_i \longrightarrow UN_i$	30	0.121	0.88	2
$UN_i \longrightarrow TGX_i$	30	2.103	0.14	2
$TGX_i \longrightarrow UN_i$	30	3.551	0.04	2
$UN_i \longrightarrow TGS_i$	30	0.440	0.65	2
$TGS_i \longrightarrow UN_i$	30	0.219	0.80	2
$UN_i \longrightarrow TTR_i$	30	2.382	0.11	2
$TTR_i \longrightarrow UN_i$	30	4.627	0.01	2

- **الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)**

يُستدل من الجدول (16) ان العلاقة السببية تكونن من (الانفاق الحكومي الإجمالي، الضرائب الاجمالية، الانفاق الحكومي الاستهلاكي، الضرائب الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية) الى البطالة، ولم تتحقق أي علاقة سببية من البطالة الى أي متغير من متغيرات السياسة المالية.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً الاستنتاجات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، هي:

1- تكون اتجاهات الانفاق الحكومي الإجمالي والضرائب العامة ضمن نفس اتجاه النمو الاقتصادي والبطالة في الأردن، كما أن الانفاق الحكومي يكون اعلى من الضرائب مما يشير الى حدوث عجوزات موازنة عامة، بينما لا يسير الدين العام لا مع النمو الاقتصادي ولا مع البطالة وتكون مستوياته مرتفعة جداً.

2- تكون الضرائب على الدخل (الضرائب المباشرة) مرتفعة في بداية مدة الدراسة في الأردن والتي تقابل نمو اقتصادي منخفض ومستويات بطالة مرتفعة، ثم بعد ذلك تنخفض هذه الضرائب ويزداد بدلاً عنها الضرائب على السلع والخدمات (الضرائب

غير المباشرة) التي تقابل زيادة في النمو الاقتصادي وانخفاض في البطالة.

3- لا يوجد تأثير للإنفاق الحكومي الإجمالي في النمو الاقتصادي لكن بعد تجزئته الى مكوناته اصبح هنالك تأثير سلبي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي وبقي الانفاق الاستثماري غير مؤثر في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، وهذا ناجم من تأثير المزاحمة للإنفاق الحكومي الاستهلاكي للاستثمار الخاص الذي يتلاءم مع وجهة النظر النيوكلاسيكية، بينما يختفي كل أنواع التأثير للإنفاق الحكومي الإجمالي وكلا صنفيه في الاجل القصير. ان تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الاجل الطويل يؤيد فرضية الدراسة اما البقية فلا تتفق مع فرضية هذه الدراسة.

4- يكون للضرائب العامة تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وعند تقسيمها الى اجزائها لمعرفة أي مكون اكثر تأثيراً اتضح ان الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الخارجية (الضرائب غير المباشرة) هما اللذان يؤثران ايجابياً في النمو الاقتصادي مع وجود التأثير الأكبر للضرائب على التجارة الخارجية (هذا يؤيد وجهة النظر النيوكلاسيكية)، اما في الاجل القصير فيصبح تأثير الضرائب سالباً كونها تسحب جزء من النقود من التداول وتخفض الطلب الكلي، بينما يصبح للضرائب الكمركية تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي كونها توفر حماية للمنتج من المنافسة الخارجية ويبقى تأثير الضرائب على السلع والخدمات ايجابياً ايضاً، كونها توفر الموارد المالية لتمويل الانفاق الحكومي ولا تؤثر على المنتج، بينما يصبح للضرائب على التجارة الخارجية تأثيراً سالباً لكونها سوف تقيد الصادرات في الاجل القصير.

5- يكون تأثير الدين العام الإجمالي سلبي في النمو الاقتصادي، فزيادته تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة التي بدورها تطرد الاستثمار، من ثم تخفض النمو الاقتصادي.

6- تكون الضرائب العامة اكثر فاعلية في التأثير في النمو الاقتصادي من الانفاق الحكومي وخصوصاً الضرائب على التجارة الخارجية في كلا الاجلين، كما يكون الانفاق الحكومي الاستهلاكي اكثر فاعلية في التأثير في النمو الاقتصادي من الانفاق الحكومي الاستثماري في الاجل الطويل فقط.

7- إن زيادة كمية النقود سوف تعمل على زيادة النمو الاقتصادي كونها سوف تُزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنتاج.

8- يعمل الانفاق الحكومي الإجمالي على تخفيض البطالة في الاجل الطويل، وعند تقسيمه الى مكوناته كان للإنفاق الحكومي الاستهلاكي هذا الدور وعدم وجود تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري في البطالة، كون أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي ربما يكون من خلال زيادة التوظيف. اما على الاجل القصير فلم يكن للإنفاق الحكومي أي تأثير سواء الإجمالي او مكوناته.

9- يعمل الانفاق الحكومي الاستهلاكي على تخفيض البطالة بينما يعمل هذا الانفاق على تخفيض النمو الاقتصادي، مما يدل على ان زيادة هذا النوع من الانفاق يؤدي الى تخفيض البطالة غير الطوعية ويزيد من البطالة المقنعة التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج او ربما تخفيضهُ.

10- لا تؤثر الضرائب العامة سواء الاجمالية أو اجزائها في البطالة لكلا الاجلين.

11- يكون تأثير الدين العام إيجابي في البطالة فهو يؤدي الى زيادتها في كلا الاجلين على الرغم من كون هذا التأثير منخفض، الا انه يكون اكبر في الاجل الطويل ذلك بفعل ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم مزاحمة الاستثمار الخاص وبالتالي تخفيض التشغيل.

12- تكون النفقات الحكومية وخصوصاً الاستهلاكية اكثر فاعلية في التأثير في البطالة من الضرائب العامة سواء كانت اجمالية او مكوناتها، كما يكون الانفاق الحكومي اكثر فاعلية من الدين العام.

13- تصل نماذج النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة الى التوازن بعكس نماذج البطالة التي تتطلب وقت كبير للوصول الى التوازن.

14- تكون اتجاهات العلاقة السببية من الانفاق الحكومي سواء الإجمالي او الاستهلاكي الى النمو الاقتصادي وعدم وجودها في الاتجاه المعاكس، مما يؤيد قانون كينز على حساب قانون فاجنر.

15- تكون العلاقة السببية من الضرائب العامة الاجمالية وكذلك من الضرائب على الدخل (الضرائب المباشرة) الى النمو الاقتصادي، بينما تكون من النمو الاقتصادي الى الضرائب الكمركية والى الضرائب على التجارة الخارجية، هذا بسبب ان الضرائب على الدخل سوف تخفض الدخل المتاح للتصرف وبالتالي تخفيض الطلب الكلي ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي، اما العلاقة السببية التي تكون من النمو الاقتصادي الى كلاً من الضرائب الكمركية والضرائب الخارجية فهي ناتج ان ارتفاع النمو الاقتصادي سوف يحسن من أوضاع التجارة الخارجية مما يزيد من حصيلة الضرائب الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية.

16- تكون العلاقة السببية من الدين العام الى النمو الاقتصادي، مما يدل على ان الدين هو الذي يتسبب بالنمو الاقتصادي او تخفيضه، ولما كان التأثير سلبي فهذا يعني أن الدين يتسبب في تخفيض النمو الاقتصادي.

17- تحققت العلاقة السببية من الانفاق الحكومي الإجمالي الى البطالة، كما تحققت من الانفاق الحكومي الاستهلاكي الى البطالة، ولم تتحقق بالاتجاه المعاكس، اما العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والبطالة فإنها لم تتحقق باي اتجاه.

18- كانت العلاقة السببية من الضرائب العامة الاجمالية الى البطالة، اما على مستوى أنواع الضرائب فقد تحققت من الضرائب الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية الى البطالة، اما في الاتجاه المعاكس فإنها لم تتحقق.

19- لم تتحقق العلاقة السببية بين البطالة والدين العام بأي اتجاه كان.

ثانياً المقترحات:

في ضوء استنتاجات الدراسة تم تقديم مجموعة من المقترحات هي:

1- تخفيض حجم الانفاق الحكومي الاستهلاكي كونه ذو تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، على الرغم من كونه يخفض البطالة الا ان هذا لا يساهم في تحفيز النمو مما يدل على كونه ينقل الاقتصاد من حالة البطالة الغير طوعية الى البطالة المقنعة.
2- توجيه الانفاق الحكومي الاستثماري بشكل صحيح فهو عديم التأثير في النمو الاقتصادي والبطالة وهذا بسبب ان حجمه ليس بالشكل المطلوب في المجالات التي تساهم في النمو الاقتصادي مثل التعليم والانفاق على البحث والتطوير والبنية التحتية.
3- الاهتمام بالضرائب غير المباشرة وخصوصاً الضرائب على التجارة الخارجية بالمقام الأول ثم الضرائب الكمركية والضرائب على السلع والخدمات كونها الاقدر على تحقيق النمو الاقتصادي، مع تخفيض الضرائب المباشرة وخصوصاً الضرائب على الدخول كون أن اتجاه العلاقة السببية تكون من ضرائب الدخل الى النمو الاقتصادي.
4- تخفيض الدين العام والاعتماد في تمويل الانفاق الحكومي بعد تخفيضه على الضرائب غير المباشرة، كون أن هذا الدين يعمل على تخفيض النمو الاقتصادي ويُزيد البطالة. كما أن العلاقة السببية من الدين العام الى النمو الاقتصادي.
5- لزيادة حصيلة الضرائب وخصوصاً غير المباشرة التي تشمل الضرائب الكمركية والضرائب على التجارة الخارجية لابد من اتباع سياسات محفزة للنمو الاقتصادي التي سوف تُزيد هذه الأنواع من الضرائب كون ان اتجاه العلاقة السببية منها الى النمو الاقتصادي.

المصادر:

اولاً: المصادر باللغة العربية

1- البنك الدولي، 2022، البيانات المفتوحة للبنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/

2- حمادي، مصطفى فاضل، 2020، تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الفقر "البرازيل انموذجاً" للمدة 1980-2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 50، الجزء 2.

3- حمادي، مصطفى فاضل، 2022، اختبار العلاقة السببية بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 81، العدد 60 ، الجزء 1.

4- خشيف، عبد الأمير صبار، 2021، ضريبة الدخل واثرها على تمويل الموازنة العامة للدولة (دراسة استطلاعية لواقع أصحاب الاعمال والمهن في محافظة كربلاء)، مجلة وارث العلمية، المجلد 3، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول.

5- السعدون، معد حازم، 2021، دور المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي / محافظة نينوى، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد 3.

6- شهاب، سميرة فوزي، 2017، تأثير الانفاق الحكومي والضرائب في الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (1995-2010)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52.

7-العاني، قاسم عبد الستار عبد الرحمن، 2022، اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والمالية، المجلد 18، العدد 59، الجزء 1.

8- العاني ومحي، عماد محمد عبد اللطيف وبراق حسين، 2019، تحليل الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 25، العدد 115.

9- عايش، عروبة معين، 2022، تأثير جائحة كورونا على حجم الضرائب الكمركية في العراق دراسة تحليلية في الهيئة العامة للكمارك، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 34.

10- فارس واحلام، حموش وسعيدان، 2022، اليات فرض الضرائب على الدخل الإجمالي IRG- دراسة حالة المديرية العامة للضرائب بالمسيلة- ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1- Adegboyo and et al., Olufemi Samuel, 2021, The impact of government policieson Nigeria economic growth (case of fiscal, monetary and trade policies), Future Business Journal, Vol. 7, No.1.

2- Ahmad and Wajid, Khalil and Sajida, 2013, What Matters For Economic Growth in Pakistan: Fiscal Policy or its Composition?, Asian Economic and Financial Review, Vol. 3, No. 2.

3- Gachari and Korir, Joel Mungai and Julius Kipkemoi, 2020, Effect of Fiscal Policy on Unemployment in Kenya, IOSR Journal of Economics and Finance, Vol.11, No.1.

4- Ismal, Rifki, 2011, Assessing Economic Growth And Fiscal Policy In Indonesia, Journal of Economics and Business, Vol. 14, No 1.

5- Kim and et al., Jungsuk, 2021, Fiscal Policy and Economic Growth: Some Evidence From China, Review of World Economics, Vol. 157.

6- Mugableh1, Mohamed Ibrahim, 2019, Fiscal Policy Tools and Economic Growth in Jordan: Evidence from Time-Series Models, International Journal of Economics and Finance; Vol. 11, No. 1.

7 - Murwirapachena and et al. Genius, 2013, Fiscal Policy and Unemployment in South Africa: 1980 – 2010, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 4, No 6.

8- Obayori, Joseph Bidemi, 2016, Fiscal Policy And Unemployment In Nigeria, The

International Journal of Social Sciences and Humanities Invention, Vol.3, No.2.

9- Omran and Bilan,Emad Attia and Mohamed and yuriy, 2020, The Impact of Fiscal Policy on the Unemployment Rate in Egypt, Montenegrin Journal of Economics, Vol. 16, No.4.

10- Stoilova and Patonov, Desislava and Nikolay, 2020, Fiscal policy and growth in a small emerging economy: The case of Bulgaria, Society and Economy, Vol. 42, No.4.

11- Tagkalakis, Athanasios O, 2013, The Unemployment Effects Of Fiscal Policy: Recent Evidence From Greece, IZA Journal of European Labor Studies, Vol. 2. No.11.

12- Tanaka, Yasuhito, 2020, Involuntary Unemployment and Fiscal Policy for Full-Employment, Theoretical Economics Letters, V0l. 10.

13- Tendengu and et al., Simbarashe, 2022, Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa, Economies Journal, Vol.10, No. 204.

14- Ugwuanyi and Ugwunta, Uche Boniface and Okelue David, 2017, Fiscal Policy and Economic Growth: An Examination of Selected Countries in Sub-Saharan Africa, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 7, No.1.